الفصل الخامس

اعتمادات المسافرين، الشيكات السياحية وأوراق النقد الأجنبي

- الاعتماد الشخصي **Personal letter of credit**.
- الشيكات السياحية **Travelers cheques**.
- أوراق النقد الأجنبي **Foreign bank notes**.

المبحث الأول

اعتمادات المسافرين/الاعتماد الشخصي

Travelers/Personal letter of credit

تعتبر الاعتمادات الشخصية من الأدوات المصرفية المعروفة لتسهيل متابعة احتياجات المسافرين لمبالغ مرتفعة بعملات أجنبية مختلفة في دول مختلفة قد يمر بها المسافر. إذا ما افترضنا مثلاً أن أحد رجال الأعمال أراد القيام بزيارة عمل إلى عدة دول أوروبية خلال سفرة واحدة فقد يجد من الأفضل شراء اعتماد شخصي من بنكه المحلي يستطيع بموجبه سحب احتياجاته من العملات الأجنبية في كل دولة يزورها دون أن يكون مضطراً لحمل مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية قد يفقدها أو يتعرض للخسائر المترتبة على تبديلها من عملة إلى أخرى ثم إلى عملته المحلية.

والاعتماد الشخصي هو عبارة عن رسالة يوجهها البنك المحلي إلى جميع مراسليه المعتمدين لديه يطلب فيها دفع أية مبالغ يسحبها حامل الرسالة الذي يذكر اسمه ورقم جواز سفره فيها وذلك ضمن سقف محدد بعملة أجنبية رئيسية مثل الدولار الأمريكي وضمن مدة محددة يذكران في الرسالة. وفي حالة اختلاف عملة الاعتماد عن عملات البلاد المعنية يفوض البنك مصدر الاعتماد مراسليه/ البنوك الدافعة بموجب الاعتماد في تلك البلاد بالسحب على أحد حساباته الرئيسية بعملة الاعتماد.

وفي جميع الأحوال يرفق البنك المحلي بكتاب الاعتماد الشخصي كتاب تعريف يقوم من خلاله بتقديم حامل كتاب الاعتماد الشخصي إلى مراسلي البنك المحلي في الخارج ويبين طي ذلك الكتاب نموذج توقيع حامله. ولكي يتمكن المستفيد من ذلك الاعتماد من السحب عليه يجب أن يذهب شخصياً إلى البنك المراسل حيث يقوم بتعبئة نموذج السحب على الاعتماد. ويجب أن يتضمن ذلك

النموذج تاريخ السحب، قيمة المبلغ المسحوب، رقم الاعتماد الشخصي وتاريخه، وتوقيع المستفيد.

ويجب على المستفيد في مختلف الظروف، أن يقوم بتوقيع السحب أمام موظف مسؤول لدى البنك المراسل الذي يقوم عندئذ بمطابقة توقيع المستفيد الساحب مع نموذج التوقيع المبين على رسالة التعريف وذلك بعد التأكد من اسم الساحب ورقم جواز سفره المذكورين في كتاب الاعتماد الشخصي. وأخيراً يتأكد ذلك الموظف من تعليمات الاعتماد بشأن قيد المصاريف والتي غالباً ما تكون على حساب المستفيد.

لدى التأكد من استيفاء السحب لكامل شروط الاعتماد يقوم البنك المراسل بدفع قيمته ناقصاً المصاريف إلى المستفيد كما ويقوم بتدوين قيمة السحب وتاريخه على ظهر كتاب الاعتماد حيث يبين رصيد الاعتماد الجديد. ويعيد الاعتماد ورسالة التعريف إلى المستفيد طالما بقي في الاعتماد رصيد لم يتم سحبه. أما في حالة قيام المستفيد بسحب كامل رصيد الاعتماد المتبقي فيجب على البنك الدافع عندئذ الاحتفاظ بكتاب الاعتماد وكتاب التعريف تمهيداً لإعادتها مع السحب الموقع من المستفيد إلى البنك مصدر الاعتماد. ويعيد البنك الدافع السحب الذي قام بموجب الاعتماد وضمن مدة سريان مفعوله وأنه قد سحب على حساب البنك مصدر الاعتماد لدى البنك المغطي والذي كما ذكرنا يكون اسمه محدداً في كتاب الاعتماد.

وقد درجت كبار البنوك العالمية في السابق على إصدار الاعتمادات الشخصية وتوزيعها على مراسليها من البنوك المحلية في جميع أنحاء العالم حيث كانت تلك البنوك تقوم بتجهيز كتب الاعتمادات وبيعها للمستفيدين منها نيابة عن البنوك المصدرة. وهنا لابد من القول إن استعمال الاعتمادات الشخصية قد ضعف كثيراً أمام ظهور أدوات دفع أكثر مرونة مثل الشيكات السياحية التي سنتعرض لدراستها لاحقاً.

ويقوم البنك المحلي عند إصداره اعتماداً شخصياً بتقاضي كامل قيمة الاعتماد من المستفيد وبتنفيذ القيود المحاسبية التالية:

على حساب العميل : قيد مصرفي مدين بما يعادل قيمة الاعتماد بالعملة المحلية على أساس سعر بيع العملة الأجنبية في يوم التنفيذ.

لحساب: (اعتمادات شخصية مباعة) وهو حساب وسيط = قيد دائن مركزي بما يعادل قيمة الاعتماد بالعملة المحلية.

وعند ورود سحوبات المستفيد على البنوك المراسلة يقوم البنك المحلي بتنفيذ القيود التالية:

على حساب الاعتمادات الشخصية المباعة = قيد مركزي مدين بقيمة السحب.

لحساب مراسله البنك المغطي للاعتماد = قيد مركزي دائن بقيمة السحب.

وعند قيام البنك المحلي ببيع الاعتمادات الشخصية الصادرة عن أحد مراسليه نيابة عن ذلك المراسل، فإنه يتخذ الإجراءات التالية:

1- عند استلام البنك المحلي لشحنة اعتمادات خاصة من مراسله يقوم بقيد قيمتها في حسابات نظامية خاصة بهذه العمليات مثل: حساب مخزون الاعتمادات الخاصة/اسم البنك المراسل" حيث يفتح حساب منفصل لكل مراسل.

2- عند إصدار الاعتماد الشخصي يكتب للبنك المراسل مصدرها بذلك ويتم تفويضه بقيد قيمة الاعتماد ناقصاً عمولة البنك المحلي على حساب البنك المحلي لديه ويذكر اسم المستفيد طي تلك الرسالة.

3- ويجري البنك المحلي القيود التالية :

أ – يعكس القيد النظامي لحساب مخزون الاعتمادات الخاصة.

ب – يقيد قيمة الاعتماد على حساب العميل ولحساب البنك المراسل كما هو مبين أعلاه.

وفيما يلي مثال على اعتماد شخصي وكتاب تعريف:

THE "XYZ" BANK, NEW YORK, N.Y.

Letter of Identification
To the Banks and Bankers
Mentioned in our list of Correspondents

Gentlemen:

This letter will be handed to you by the beneficiary of our Traveler's letter of Credit No. 0000 a specimen of Whose signature is at the foot hereof.

Yours respectfully

SPECIMEN
OFFICIAL SIGNATURE

Specimen signature of Beneficiary

المبحث الثاني
الشيكات السياحية/شيكات المسافرين
Traveler's cheques

تعتبر شيكات المسافرين وتعرف أيضاً باسم الشيكات السياحية أدوات تسوية مدفوعات تحظى بالقبول شبه العام أي تكون قابلة للصرف لدى جميع البنوك والمؤسسات التجارية المتوسطة وكبيرة الحجم وبشكل عام في معظم دول العالم. ويعود سبب تمتع الشيكات السياحية بالقبول لكونها صادرة عن كبار البنوك والشركات السياحية العالمية والتي غالباً ما تكون متعددة الجنسيات من جهة ولسهولة صرفها وقابليتها للتداول من جهة أخرى.

وتصدر شيكات المسافرين بشكل مشابه حجماً ونوعاً وشكلاً لأوراق النقد الأجنبي إذ تصدرها البنوك بفئات محددة بحيث تطبع قيمة الشيك عليه على غرار ورقة النقد. وتختلف البيانات الواردة على الشيكات السياحية بين بنك وآخر إلاّ أنها جميعاً تحمل تعهد البنك المصدر بدفع قيمة الشيكات عند تقديمها له موقعة حسب شروط إصدارها المبلغة إلى جميع البنوك المراسلة التي تتولى بيع تلك الشيكات لحساب البنوك المصدرة لها مقابل عمولة محددة.

وتتكون شروط الإصدار هذه من شرط أساسي هو توقيع مشتري الشيكات في المكن المخصص عليها أمام موظف البنك الذي قام بتنفيذ عملية بيعها توقيعاً أولاً ومن ثم توقيع ذلك المشتري في المكان المخصص على الشيك توقيعاً ثانياً أمام موظف البنك أو الشركة أو المتجر الذي يقبل الشيك بحيث يتاح لذلك الموظف تدقيق التوقيعين معاً واتخاذ قرار قبول الشيك أو رفضه بناءً عليه. وضماناً لحقوق المؤسسات التي تقبل تلك الشيكات كأدوات تسوية مدفوعات فقد درجت هذه على طلب جواز سفر حامل الشيكات وتظهير اسمه ورقم جواز سفره على الشيكات للتمكن من ملاحقته في حالة إيقاف دفعها.

وتتميز شيكات المسافرين بكونها غير خاضعة لإيقاف دفعها لدى البنك مصدرها إلاّ في حالة واحدة وهي بناءً على طلب البنك الذي تولى بيع تلك الشيكات لحساب البنك المصدر. ومن الطبيعي ألاّ يقوم البنك بائع الشيكات بطلب إيقاف دفعها إلاّ في حالة واحدة وهي استلامه طلباً خطياً من العميل مشتري الشيكات يفيد بإضاعته للشيكات المباعة له أو بسرقتها منه ويجب أن يكون ذلك الطلب مرفقاً بنسخة عن إبلاغ العميل الشرطة المحلية عن سرقة الشيكات منه.

وفي هذه الحالة يقوم البنك المحلي بإشعار البنك المراسل بإيقاف الدفع، ويقوم هذا الأخير بحجز الشيكات السياحية عند تقديمها له وبتزويد البنك المحلي باسم ورقم جواز سفر الشخص الذي صرفها ومكان وتاريخ صرفها وإذا تبين أن ذلك الشخص هو نفس الشخص مشتريها تتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة. أما إذا تبين أنه شخص آخر قام بتزوير توقيع الحامل، يقوم البنك المصدر برد قيمة الشيكات المسروقة لحساب البنك البائع الذي يتولى عندئذ رد القيمة لعميله مشتري الشيكات، ويتولى البنك المصدر ملاحقة الشخص المزور قضائياً.

وفي ضوء ميزة إيقاف الدفع المذكورة أصبحت البنوك تروج شيكاتها السياحية على أساس أنها قابلة للاستبدال التعويضي في حالة ضياعها.

وكان سوق الشيكات السياحية على الصعيد العالمي ذو أهمية متزايدة بسبب النمو الهائل الذي طرأ على صناعة السياحة العالمية ولتفضيل المسافرين حيازة تلك الشيكات بدلاً من أوراق النقد العادية غير القابلة للتعويض عنها في حالة ضياعها. وقد أدى تزايد نمو تلك السوق إلى ازدياد حدة المنافسة بين البنوك العالمية المصدرة لتلك الشيكات إذ إن البنوك تستفيد لمدة قصيرة من عائدات الشيكات المباعة وغير المصروفة. وفي ضوء الارتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار الفائدة في بداية أعوام الثمانينات ولكون عائدات بيع تلك الشيكات مصادر أموال بكلفة منخفضة جداً أصبحت بعض البنوك المصدرة تعوض قيمة الشيكات الضائعة مقابل إقرار خطي من قبل حاملها دون الحاجة إلى بقية الإجراءات مثل

إبلاغ الشرطة وانتظار إيقاف الدفع، وقد رفعت تلك البنوك عمولتها مقابل تلك الميزة.

هذا ويحتل الدولار الأمريكي النصيب الأكبر من حصة سوق الشيكات السياحية العالمية تليه بقية العملات الرئيسية مثل الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري. وبناءً عليه فإن البنوك الأمريكية الكبرى وشركة أمريكان اكسبريس الأمريكية وشركة توماس كوك البريطانية يشكلون فيما بينهم القاسم المشترك لتلك السوق . إذ إن المؤسسات المذكورة تعتبر مؤسسات متعددة الجنسيات تستطيع إصدار الشيكات بمختلف العملات العالمية الرئيسية المذكورة أعلاه.

ومن الجدير بالذكر إن بعض البنوك الإقليمية قد حاولت إصدار شيكات سياحية بعملات محلية أو إقليمية، إلاّ أنها لم تلاقي النجاح الذي لاقته الشيكات السياحية الصادرة عن مؤسسات عالمية بالنظر لمحدودية قابلية العملات المعنية للتحويل ولحصر تعاملها ضمن مناطق جغرافية محددة.

أ – مخزون الشيكات السياحية Travelers cheques inventory

تحتفظ البنوك المحلية التي تتعامل بالشيكات السياحية بمخزون من الشيكات الصادرة عن كبار البنوك العالمية والشركات السياحية العالمية متعددة الجنسيات ضمن حدود معينة. وتحدد إدارة البنوك المحلية نسب التعامل مع تلك المؤسسات وكمية مخزون الشيكات في ضوء معدلات دوران مبيعاتها من جهة وإقبال الجمهور على أنواع معينة من تلك الشيكات حسب الميزات التي تمنحها المؤسسات المصدرة لها ونسبة عمولة البنك المحلي المترتبة على بيعه لتلك الشيكات من جهة أخرى، ومن الطبيعي أن تسعى البنوك المحلية لترويج الشيكات ذات العمولة المرتفعة والميزات المتعددة والتي تحظى عادة بإقبال مشتري الشيكات عليها.

وتتحدد كمية المخزون الفعلية لدى البنوك المحلية بشكل نهائي من قبل البنوك المصدرة، إذ إن تلك البنوك تأخذ بالاعتبار معدلات مبيعات البنوك المحلية وتحدد بناءً عليه المخزون المناسب لدى كل من تلك البنوك. وعلى سبيل المثال

إذا طلب أحد البنوك المحلية كمية (500) ألف دولار من الشيكات السياحية، قد لا تزوده المؤسسة المصدرة إلاّ بنصف هذه الكمية أو ربعها في ضوء سرعة دوران مخزون الشيكات لديه وبالتالي نجاحه في ترويج مبيعاتها.

وبالنظر لكون مخزون الشيكات السياحية أمانة لدى البنك المحلي باسم البنك المصدر نرى أنه من الطبيعي بالنسبة للبنك المصدر أن يبقي تلك الأمانة ضمن أدنى الحدود التي يسمح بها معدل المبيعات الشهري والموسمي لدى البنك المحلي، وبحيث لا يتأثر إجمالي المبيعات بتدنّي نسبة المخزون أو باختفائه. وفيما يلي الخطوات التي يترتب على البنك المحلي اتخاذها لبدء تعامله بالشيكات السياحية:

- تحدد إدارة البنك أو الفرع بناءً على توصية قسم التحويلات الخارجية/ شعبة الشيكات السياحية أنواع الشيكات السياحية التي يرغب البنك ببيعها لحساب المؤسسات المصدرة لها والحدود الدنيا والقصوى لمخزون الشيكات السياحية العام ولمخزونها لدى شعبة الشيكات السياحية وذلك في ضوء اتفاقيات العلاقات المعقودة مع تلك المؤسسات.
- تطلب الكميات اللازمة من الشيكات السياحية لتغذية مخزون البنك منها حسب تعليمات البنوك والمؤسسات المالية المصدرة لها وذلك بتعبئة النماذج المخصصة لهذه الغاية والتي يتم تزويدها للبنوك المحلية بشكل منتظم.
- تتم متابعة استلام البنك المحلي للشيكات السياحية المطلوبة ويكتب للبنك المصدر في حالة تأخر استلام الإرسالية المطلوبة عن مدة شهر. هذا ويتم عد إرسالية الشيكات السياحية حال ورودها من قبل مسؤولي القسم بإشراف أحد مسؤولي الدائرة بحيث يتم التأكد من مطابقة كل من الفئات المرسلة ومجموع قيمة الشيكات المستلمة للتفاصيل الواردة في إشعار الإرسال الذي ترفقه المؤسسة المصدرة مع الإرسالية. ومن جهة أخرى تتم

مطابقة إشعار الإرسالية مع نموذج طلب الشيكات الصادرة أصلاً عن البنك المحلي. وفي العادة يشمل إشعار الإرسالية الأرقام المتسلسلة لجميع الشيكات المرسلة.

- يتم إشعار البنك مرسل الشيكات باستلام البنك المحلي للإرسالية وذلك بتوقيع إيصال الاستلام الذي يكون مرفقاً بالإرسالية وإعادته للبنك المرسل. وتحتفظ البنوك عادة بصورة عن ذلك الإيصال يتم حفظه مع بقية الأوراق الثبوتية المتعلقة بتلك الإرسالية وذلك ضمن ملف خاص تحتفظ به شعبة الشيكات السياحية لهذه الغاية.
- وفي حالة اكتشاف أي نقص أو زيادة في إرسالية الشيكات الواردة وهو أمر نادر الحدوث، ينظم محضر يبين قيمة الزيادة أو النقص ويتم توقيعه من مسؤولي الشعبة ومسؤولي الدائرة الذين أشرفوا على استلام وعد الشيكات. ويبرق للبنك المرسل بذلك وتتم متابعة الموضوع معه إلى أن يتبين سبب الزيادة أو النقص ويتم تسوية الموضوع نهائياً.

وتحتفظ البنوك بمخزون الشيكات السياحية بمكان مخصص لها في إحدى الغرف المحصنة في البنك بالنظر لكونها أمانة برسم البيع لديها لصالح البنك مصدرها ومرسلها. وعملاً بلوائح الأنظمة الداخلية لأي بنك تخضع عملية إدخال وإخراج الأوراق المالية إلى ومن الغرف المحصنة إلى المراقبة الثنائية والتي قد تصبح مراقبة رباعية. غير إنه لكي تتمكن شعبة الشيكات السياحية من إدخال الإرسالية الواردة إلى الغرفة المحصنة المخصصة لها يجب عليها إعداد مستند إدخال حال الانتهاء من عد الإرسالية. ويتم توقيع ذلك المستند من المفوضين بالتوقيع عن البنك في دائرة العلاقات الخارجية التي يجب أن تتابع عملية إدخال الإرسالية إلى الغرف المحصنة. وغالباً ما يكون حملة مفاتيح تلك الغرف من موظفي دوائر البنك الأخرى مما يترتب عليه إشراف أكثر من مسؤول على عملية الإدخال.

ومن جهة أخرى تنظم شعبة الشيكات السياحية/ قسم التحويلات الخارجية مستند إخراج على النموذج المخصص لهذه الغاية عند حاجتها لتغذية المخزون الذي تحتفظ به في قاصتها الحديدية ضمن الحدود التي تسمح بها إدارة الدائرة وذلك لتسهيل عمليات بيع الشيكات السياحية اليومية.

ب – شراء وبيع الشيكات السياحية Buying and selling travelers cheques

تقوم البنوك بشراء الشيكات السياحية من عملائها ومن الجمهور على غرار شرائها للشيكات الأجنبية وذلك بالتأكد من تغطية الشيكات المشتراة للمستلزمات التالية:

- أن يقوم العميل بتعبئة النموذج الخاص بشراء البنك للشيكات السياحية المراد بيعها والذي يشمل قيمة الشيكات ونوع العملة والتاريخ وتوقيع العميل واسمه الكامل وعنوانه.
- أن يتم توقيع الشيك توقيعاً ثانياً أمام الموظف المسؤول في شعبة الشيكات السياحية.
- أن يكون ذلك التوقيع مطابقاً للتوقيع الموجود أصلاً على الشيك، وتعتذر البنوك عن صرف الشيك في حالة عدم تطابق التواقيع.
- أن تتم مطابقة تفاصيل الشيكات المقدمة مع البيانات الواردة على نموذج شراء البنك لها.
- أن يتم تغطية الشيكات باسم ورقم جواز سفر العميل وفي حالة كثرة عدد الشيكات يتم تصوير جواز سفر العميل وإرفاق الصور بنموذج طلب الشراء. وذلك ليتمكن البنك من الرجوع على العميل في حالة إيقاف الدفع.

لدى استكمال تلك المستلزمات يتم إعداد أمر صرف لحساب العميل بقيمة الشيكات المشتراة بالعملة المحلية وذلك على أساس أسعار الشراء النافذة والمعلنة

في يوم الشراء ويتم بموجبه استلام العميل لقيمة شيكاته السياحية بالعملة المحلية من الصندوق.

وفي حالة كون بائع الشيكات أحد عملاء البنك يتم قيد قيمة الشيكات السياحية المستوفية للمستلزمات المذكورة أعلاه لحسابه لدى البنك.

عند تنفيذ عملية شراء الشيكات تتولى شعبة الشيكات السياحية سرعة إرسالها إلى شعبة الشيكات الأجنبية حيث تتخذ الإجراءات اللازمة لإرسالها برسم التحصيل حسبما ورد ذكره. ومن الجدير بالذكر أن البنوك المحلية لا تتقاضى أية عمولة على صرف الشيكات السياحية وذلك في إطار اتفاقية تعاملها بهذه الشيكات مع البنوك والمؤسسات الأخرى المصدرة لها. وقد يلاحظ المسافرون عند صرفهم للشيكات السياحية لدى البنوك والفنادق الكبرى أن سعر صرف تلك الشيكات يكون دائماً أفضل من سعر صرف أوراق النقد الأجنبية. وقد يرجع ذلك إلى سهولة تحصيل الشيكات السياحية وقيدها في حسابات البنوك التي تتقاضى الفوائد، مما يشجع البنوك على تفضيل الشيكات السياحية على أوراق النقد خاصة وأنها تتقاضى عمولة جيدة على تسويق تلك الشيكات لحساب المؤسسات المصدرة لها.

- بيع الشيكات السياحية:

تقوم البنوك ببيع الشيكات السياحية مباشرة لعملائها، أو بناءً على طلبات خطية صادرة عن عملائها لصالح أشخاص يتم تحديد أسمائهم في تلك الطلبات التي يجب أن تتضمن تفويضاً مطلقاً للبنك بقيد قيمة الشيكات المباعة على حساب العميل والذي يتم تحديد رقمه.

وكما هو الحال بالنسبة لطلبات التحويل الخارجية وطلبات شراء الشيكات ترسل تلك الطلبات إلى قسم الودائع لمطابقة تواقيع المفوضين بالتوقيع عليها وللتأكد من وجود أرصدة كافية في حساب العميل لتغطية قيمة الشيكات السياحية المطلوب شراؤها.

إلاّ أنه غالباً ما يأتي العميل بنفسه إلى البنك بالنظر لضرورة قيامه بتوقيع الشيكات السياحية المباعة توقيعاً أولاً أمام الموظف الذي يتولى عملية البيع. وفي هذه الحالة يتم القيد على حسابه إن وجد أو يتم إعداد مستند دفع للصندوق بالقيمة المعادلة لقيمة الشيكات السياحية بالعملة المحلية وذلك على أساس سعر بيع عملة الشيكات النافذ في يوم البيع، بالإضافة إلى العمولة التي يتقاضاها البنك والتي تتراوح بين نصف وواحد بالمائة من قيمة الشيكات المباعة.

ينظم إشعار بيع الشيكات السياحية على النموذج المعد لهذه الغاية من قبل البنك أو المؤسسة المالية المصدرة لتلك الشيكات ويدون فيه الأرقام المتسلسلة للشيكات المباعة وذلك لكل فئة من الفئات المباعة على حدة بالإضافة إلى مجموع قيمة الشيكات.

يتأكد الموظف المسؤول أن تفاصيل الشيكات المباعة تتطابق مع تلك المدونة على نموذج البيع ومن ثم يطلب من العميل التوقيع على الشيكات ونموذج البيع وذلك في الأماكن المخصصة لهذه الغاية. ويقوم بتسليم العميل الشيكات المباعة مع نسخة من نموذج البيع. وتنص معظم تعليمات التعامل بالشيكات السياحية المقدمة إلى عملاء البنك على ضرورة الاحتفاظ بالشيكات المشتراة ونموذج بيع البنك لها في أماكن متباعدة وذلك للحيلولة دون فقدان النموذج مع الشيكات في حالة ضياعها، إذ إن النموذج يبقى ضرورياً لمعرفة حامل الشيكات لأرقامها المتسلسلة وبالتالي لسرعة تقديمه طلب إيقاف الدفع وحصوله على تعويض قيمتها.

ترسل النسخة الأولى من نموذج البيع إلى المؤسسة مصدرة الشيكات وتحفظ النسخة الثانية مع بقية أوراق معاملة البيع لدى البنك المحلي ويرفق البنك المحلي بنموذج البيع نموذجاً آخر تعده المؤسسة مصدرة الشيكات يتضمن تعليمات البنك المحلي الخاصة بتسوية قيمة الشيكات المباعة.

وقد تتكون تلك العمليات من تفويض للمؤسسة المصدرة بقيد قيمة الشيكات المباعة على حساب البنك المحلي لديها. أو من إشعار البنك المحلي بأنه قد قام بتحويل قيمة الشيكات المباعة لحساب المؤسسة المصدرة أو لحسابها لدى أحد مراسليها في حالة اختلاف عملة الشيكات المباعة عن عملة بلد المؤسسة.

ج – القيود المحاسبية Book entries

– يتم إعداد القيد النظامي التالي عند إخراج الشيكات السياحية من الغرفة المحصنة لإيداعها في قاصة شعبة الشيكات السياحية:

على حساب/شيكات سياحية برسم البيع لدى قسم التحويلات الخارجية

إلى حساب/شيكات برسم الحفظ الأمين.

– يتم إعداد القيد النظامي التالي عند بيع الشيكات السياحية:

على حساب/البنوك المراسلة – شيكات سياحية.

لحساب/ شيكات برسم البيع لدى قسم التحويلات الخارجية.

– يتم إعداد القيد التالي عند صرف الشيكات للعميل:

على حساب/العميل أو أمر قبض لدى الصندوق

لحساب/أمانات بيع الشيكات السياحية.

– في نهاية يم التعامل يتم إعداد القيد التالي :

على حساب/أمانات بيع الشيكات السياحية.

لحساب/المؤسسة المصدرة.

د – السجلات Records

لكي تتمكن البنوك من ضبط تعاملها بالشيكات السياحية فإنها تحتفظ بسجل خاص تدون به جميع الشيكات السياحية الموجودة برسم الأمانة لدى البنك المحلي. ويشتمل السجل المذكور على حقول إفرادية يدون فيها قيمة المخزون من كل فئة من فئات الشيكات السياحية حسب المؤسسة المصدرة لها بشكل إفرادي وحقل إجمالي تدون فيه إجمالي قيمة الشيكات وقد يحتفظ البنك بسجلات مساعدة

يدون فيها حركة المخزون من الغرف المحصنة إلى شعبة الشيكات السياحية وذلك على أساس إفرادي لكل فئة من الفئات وعلى أساس إجمالي يبين مجموع الحركة ومجموع المخزون القائم في كل من الغرف المحصنة وقاصة شعبة الشيكات.

هذا ويترتب على البنك المحلي ترحيل تفاصيل الحركة الناتجة عن تعامله بالشيكات السياحية يومياً إلى السجلات المحتفظ بها لهذه الغاية. وللتأكد من السيطرة على تلك الحركة تعد شعبة الشيكات السياحية كشفين شهريين يتضمنان فئات وأنواع ومجموع قيمة الشيكات المحتفظ بها لديها وفي الغرف المحصنة وتجري مطابقة مفردات الكشف الثاني مع القسم المسؤول عن الغرف المحصنة كما وتجري مطابقة إجمالي الكشفين مع قسم المحاسبة المركزية ويجب أن تتطابق مجاميع الكشوفات الشهرية مع أرصدة الشيكات السياحية لدى جميع الأقسام المذكورة.